

"فتح أبواب المشاركة أمام المرأة الفلسطينية الشابة داخل الأحزاب السياسية"

الحضور (مع حفظ الألقاب)

عبد الرحيم ملوح، هشام كحيل، نجاة الأسطل، نجاة أبو بكر، اعتدال الجريري، دلال سلامة، فدوى الشاعر، محمد البرغوثي، دينا شثيوي، حنين رمضان، رزق عطاونة، ريم علي، أمجد بكر طرشان، مجد أكرم سمحان، سهى المسميمي، ليلي فيضي.

طاقم "مفتاح": لميس الشعبيني، شادي زيدات، حنان سعيد، حنان قاعود، ومحمد عبد ربه.

مقدمة

عقدت هذه الجلسة، في إطار مشروع "تشجيع القيادات النسوية الشابة على العمل السياسي/ المرحلة الثالثة" الذي ينفذ بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ برنامج مساعدة الشعب الفلسطيني UNDP/PAPP.

وخصص النقاش فيها، حول فتح أبواب المشاركة أمام المرأة الفلسطينية الشابة داخل الفصائل الوطنية، وتخللها عرض لمواقف مجموعة من الشابات الفلسطينيات من الضفة الغربية وقطاع غزة والتحديات التي تعيق مشاركتهن سياسياً وتدرجهن داخل فصائلهن، لتؤسس لاحقاً توجهات عملية من شأنها أن تفعل مشاركة الشباب سياسياً وتدعم وصول النساء والشباب في مواقع صنع القرار.

النقاش

إن مشاركة المرأة الفلسطينية الشابة في الأحزاب السياسية، وداخل مراكز صنع القرار تكتسب أهمية خاصة في هذه المرحلة التي تشهد فيه الحالة السياسية تطورات يومية تجعل من مشاركة النساء ضرورة ماسة.

فالمطالب التي تطرح من قبل المرأة الفلسطينية الشابة تعكس طموحات مشروعة، ولا تقف عند حدود الكوتا التي تقرر سابقاً، والتي أعطت المرأة حضوراً من المشاركة يصل إلى 30%، وتخفيضاً لسن الترشح، رغم ما تبديه بعض الأحزاب من معارضة لهذه المشاركة، وهي معارضة تعكس انعدام ثقة بقدرات الشباب، ووجود فجوة بين الأحزاب، والقيادات الشابة، ما يؤثر على قدرة هؤلاء من كلا الجنسين على الشراكة في صنع القرار.

ولقد تمخض عن هذه الحالة نشوء حركات شبابية ناشطة، بعد أن اتسعت الفجوة بينهم وبين فصائلهم وحركاتهم السياسية، كون الأخيرة لم تعطيهم الفرصة التي تتيح لهم الحضور والمشاركة في صنع القرار.

وأمام هذا الوضع، من المهم التركيز على البناء الشخصي للفرد من كلا الجنسين من الشباب، والتفكير في قانون تكافؤ الفرص في كل شيء، وأن يتم ذلك من خلال الأحزاب ذاتها، بحيث تتغير معها المطالبات.

لقد منحت اتفاقية سيداو، فرصا متكافئة للرجل والمرأة، ودعت إلى عدم التمييز فيما بينهم، ما يستوجب تضمينها في القوانين والسياسات، باعتباره أمرا على غاية من الأهمية، حيث يمكن الاستفادة من هذه الاتفاقية في تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، بغض النظر عن الكوتا التي منحت للنساء والتي تعتبر ممرا إجباريا يجب الانطلاق منه لتحقيق مشاركة الشباب، حيث لا يمكنهم بدونها الوصول إلى ما يردن، وضرورة عدم التوقف عند سن الترشيح مطولا.

إن الوضع الحالي للمرأة الفلسطينية، يشير إلى زيادة في العنف الجنسي والاقتصادي الموجه ضدها، ما يستوجب توفير الحماية لها من الابتزاز، والقضاء على العنف ضدها بجميع أشكاله، إضافة إلى مواجهة التحديات الاقتصادية التي تشكل عائقا أمام تقدمها.

ولعل هذا الواقع، يستوجب من القيادة السياسية، وفي مقدمتها رأس هرمها السياسي، الاستماع مباشرة إلى مشكلات الشباب من كلا الجنسين، وأن يمنح الرجال والنساء كوتا مناصفة بينهما في المشاركة السياسية، حتى تستعيد الأحزاب دورها، بعد أن يمارس المجتمع دوره في بناء بنية حزبية كاملة، تعالج حالة التشرذم والتشتت الحالية التي يعاني منها الشباب، وهي مسؤولية تقع على الحركات والفصائل السياسية التي دفعت الشباب إلى العزوف عنها، حيث لم تعد هذه الحركات والفصائل تعير اهتماما للشباب، وحيث غابت القيادة الموجهة لهؤلاء الشباب، والذين باتوا الآن أكثر قناعة بوجود حركة شبابية فاعلة تعبر عن طموحاتهم وآمالهم وأحلامهم.

وبالرغم من هذا الواقع، الذي يؤشر إلى الفجوة بين الشباب وتياراتهم السياسية المختلفة، إلى أن هذه الحركات والفصائل السياسية، تظل هي الممر الإجباري للوصول إلى مراكز صنع القرار، وأن المجموعات الشبابية العاملة والفاعلة، هي مجموعات مؤطرة حزبيا وسياسيا.

التوصيات

أولا: ضرورة دعم مطالب الشباب من كلا الجنسين، وأن تتجاوب معها القيادات السياسية بشكل عملي، وأن تعكسه بآليات محددة تضمن مشاركتهم في صنع القرار.

ثانيا: دعوة الفصائل والحركات السياسية إلى أن تأخذ دورها الطليعي في استقطاب الجماهير إليها، وأن تستعيد الدور الذي سلبته منها السلطة، بعد أن ذابت فيها.

ثالثا: رفع مستوى الكوتا النسائية إلى 50%، بما يضمن مشاركة عادلة ومنصفة للمرأة والرجل على حد سواء.

رابعا: وجوب تطوير وتفصيل ورقة الموقف، المقدمة من قبل القيادات النسوية الشبابية، فيما يتعلق بالحركات والفصائل السياسية وبرامجها.

خامسا: وجوب التفكير بوضع قانون وطني للأحزاب، وأن تحدد الحركات السياسية مكانة الشباب ونسبة مشاركتهم فيها. وأن يكون في كل فصيل وحركة دائرة للشباب مدعومة ماليا، ما يتطلب تغيير تركيبة الفصيل، ووضع مواصفات ومعايير معينة لعضوية هؤلاء الشباب.

سادسا: سن مشروع قانون منفصل، يمنح فرصا متكافئة للشباب في كل شيء، والتركيز على البناء الشخصي للفرد. وأن يتم معالجة ذلك من الحركات والتيارات السياسية ذاتها.

سابعا: ضرورة تحديد البوصلة باتجاه القوى السياسية والنظام السياسي الفلسطيني.

ثامنا: اعتماد كوتا للشباب، وضرورة تحديد نسبة الكوتا هذه من داخل التيارات السياسية وليس من خارجها. أي التركيز على الفصيل فيما يتعلق بالكوتا.

تاسعا: المطالبة بقوانين حماية للمرأة، في مواجهة إزدياد ظاهرة العنف الجنسي والاقتصادي ضدها.

عاشرا: إلغاء رسوم الاشتراك للنساء المرشحات.

أحد عشر: دعوة المؤسسات الحزبية والفصائلية إلى ممارسة الكوتا من داخلها، وضرورة أن تستعيد دورها المسلوب.